مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٤٦**

الاثنين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أونوليري	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد يانغ تاو
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية (S/2011/661)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠) (S/2011/662)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية (S/2011/661)

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠) (S/2011/662)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تايي - بروك زريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/661، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية، وإلى الوثيقة S/2011/662، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٥٠ (٢٠١٠).

أعطي الكلمة الآن للسيد زريهون.

السيد زريهون (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أعرض التقرير السنوي للأمين العام عن القرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2011/662)، وتقريره عن حماية الموارد الطبيعية والمياه الصومالية (S/2011/661).

اسمحوا لي أن أبدأ بالتقرير عن القرصنة قبالة سواحل الصومال. يشدد الأمين العام في التقرير على أن القرصنة والسطو المسلح ما برحا يؤثران بصورة سلبية ليس على الاقتصادات الإقليمية في شرق أفريقيا فحسب بل على الاقتصاد العالمي أيضا. وقد استجاب المجتمع الدولي بجهد غير مسبوق لمكافحة القرصنة، بما في ذلك من خلال وجود بحري قبالة سواحل الصومال أدى إلى نقص في عدد حوادث القرصنة في البحر في المنطقة. ويجري اعتقال المزيد من القراصنة ومحاكمتهم. وتحسن أيضا تبادل المعلومات والتنسيق.

ويواصل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الصدد. وتتمثل المبادرة الجديدة والواعدة في تعقب التدفقات المالية واستهداف قادة أعمال القرصنة ومدبريها. وتجدر الإشارة إلى أنه يجري بذل الجهود لوضع إطار لتنظيم استخدام الحرس المسلح الخاص على متن السفن العابرة قبالة سواحل الصومال، وقد أكدت على أهمية وضرورة الرصد الدقيق للقضية لكفالة التنظيم والمساءلة المناسبين.

لقد أتاح الوجود البحري توصيل المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ومنذ بدأ النظام الدولي لمرافقة السفن التي تحمل شحنات الأغذية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لم تتعرض للهجوم أي سفينة استأجرها برنامج الأغذية العالمي، رغم محاولتين فاشلتين للهجوم على سفن تحمل إمدادات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن ممرات النقل البحرية للمساعدات الإنسانية والمتعلقة بحفظ السلام حاسمة الأهمية للحفاظ على شريان الحياة الحيوي للصومال. وفي هذا الصدد، اضطلع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء بدور يستحق الثناء في المشاركة في حماية شحنات وتوريدات برنامج الأغذية العالمي في البحر المتعاقد عليها من جانب مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ورغم هذه الجهود غير المسبوقة، لا تزال محاولات قمع هجمات القراصنة قبالة منطقة القرن الأفريقي غير كافية. لقد وسع القراصنة الصوماليون نطاق عملياتهم إلى المحيط الهندي. ووفقا للمنظمة البحرية الدولية، هناك ٣١٦ شخصا و ١٥ سفينة رهائن حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر. لقد زادت القدرة الفنية للقراصنة وأصبحوا أكثر عنفا. وما برح الكثير من الشباب الصوماليين مستعدين للمخاطرة بأن يصبحوا مجرمين في البحر.

والسبب الآخر الذي يبعث على القلق هو التقارير التي أفادت بوجود روابط بين القراصنة وحركة الشباب. وكان لإجراءات إنفاذ القانون التي اتخذتها بعض السلطات الإقليمية بطريقة تستحق الثناء نتيجة غير مقصودة تمثلت في دفع أوكار القراصنة بنموذج أعمالهم المربح، جنوبا، بما في ذلك إلى مناطق تخضع لنفوذ حركة الشباب. وفي حين لا يزال من غير الواضح من وراء عمليات الاختطاف في كينيا، تشير الروابط المتزايدة بين حركة الشباب والقراصنة إلى أن مشكلة القرصنة ربما تشهد تحولا. وقد يكون القراصنة الصوماليون أيضا مصدر إلهام لهجمات في أماكن أخرى على ممرات الشحن البحري في العالم، خاصة في خليج غينيا.

ومن المهم، كما شدد الأمين العام على ذلك في تقريره وكرره في عدة مناسبات، أن تحل الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الدولية مشكلة القرصنة في سياق الحل الشامل في الصومال. لن يمكن أن يتحقق الفوز في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال إلا من خلال استراتيجية متكاملة تتناول الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية. ينبغي أن تكون جهود التصدي للقرصنة جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في الصومال. إن إدماج معايير التصدي للقرصنة في خارطة الطريق التي اتفق عليها مؤخرا لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال تطور إيجابي. ويضطلع الممثل الخاص للأمين العام في الصومال بدور رئيسي في المساعدة في إدماج هذه الجهود، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتصدي للقرصنة.

وتشمل الأهداف الرئيسية في خارطة الطريق المراد تحقيقها خلال المرحلة الانتقالية تعيين وزير واحد لتنسيق جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية للتصدي للقرصنة ووضع استراتيجية للتصدي للقرصنة بالاشتراك مع المناطق والإدارات الأخرى وصياغة وإقرار قانون لمكافحة القرصنة وإعلان إنشاء منطقة اقتصادية صومالية خالصة. وسيسهم هذا الإجراء في التصدي لصيد الأسماك غير المشروع وإغراق النفايات المحتملين. وسيساعد أيضا في توضيح الأساس القانوني لحماية الحقوق السيادية للصومال في ما يتعلق بالموارد الطبيعية وولايتها القضائية على البيئة البحرية. إن إعلان إنشاء المنطقة الاقتصادية الخالصة إحدى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الموارد الطبيعية والمياه الصومالية، الذي سأنتقل إليه بعد قليل.

إن عدد الدول التي تجري تحاكم المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة في ازدياد، وكذلك عدد الدعاوى. ويشيد الأمين العام بالبلدان التي تتحمل حاليا هذا العبء. ومع ذلك، كما لوحظ في تقرير الأمين العام، لا يزال هناك عدد كبير من الأفراد المشتبه بارتكابهم لأعمال القرصنة لم تتم محاكمتهم بعد، لمجموعة متنوعة من الأسباب القانونية والعملية والسياسية.

وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود في المستقبل، لضمان محاكمة القراصنة المشتبه بهم عند توفر الأدلة الكافية. وقد ثبت أن الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، أداة مفيدة للمبادرات ذات الصلة بالمقاضاة. ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء وصناعة النقل البحري على المساهمة بسخاء في ذلك الصندوق.

ويمكن للدول الأعضاء المساهمة، والمنظمات المتعددة الجنسيات أن تنظر أيضا في الكيفية التي تساعد بها جهودها على مواصلة معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، بما في ذلك من خلال تطوير المبادرات البرية الرامية إلى تعزيز البحرية الصومالية والإقليمية، وقدرات إنفاذ القانون. وينبغي أن يرتبط ذلك بالجهود المبذولة على نطاق أوسع، بهدف تطوير قطاعي العدالة والأمن في الصومال. وفي حين أنه يجب علينا ألا نغفل عن الهدف العام، فربما يكون من المفيد أيضا النظر في الأهداف المؤقتة. وهي تشمل تطوير القدرات الصومالية على التصدي للقرصنة في البر، وفي المياه الساحلية القريبة، عبر إنشاء قدرات قوات خفر السواحل في المنطقة.

والشعب الصومالي، وبخاصة الشباب، بحاجة إلى مزيد من الحوافز حتى لا يستسلموا لإغراء القرصنة. وينبغي أن يكون الإصلاح الاقتصادي، وإيجاد مصادر رزق بديلة، وخاصة، تنمية وإصلاح مصائد الأسماك الساحلية، محوراً لجهود مكافحة القرصنة. ولكن ما دامت القرصنة مربحة، فسوف يكون من الصعب جداً تسويق الخيارات البديلة لكسب العيش. ويعرّض دفع الفدية مزيداً من الأرواح للخطر، وتجعل الأموال التي تتدفق إلى الاقتصاد الصومالي عبر هذه القناة، من الصعوبة بمكان تحقيق الهدف العام المعني بإيجاد حل للمشكلة في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بموارد الصومال الطبيعية ومياهه، فقد ذكر الأمين العام في تقريره أن الأدلة الشاملة للصيد غير المشروع، وإلقاء النفايات السامة، فضلا عن صلاتهما المزعومة بأنشطة القرصنة، تتطلب مزيدا من التحقيق. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم استخدام جميع الفرص للفت الانتباه إلى ضرورة حماية الموارد الطبيعية في الصومال، ومنع استغلالها على نحو غير قانوني وغير منظم.

وتحدد خريطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية في الصومال، التدابير الهامة التي من شأنها معالجة بعض هذه التحديات، بما في ذلك الإعلان من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية عن منطقة اقتصادية حصرية. وقد تم تشجيع الصومال على الانضمام إلى الإطار القانوني الدولي تحت إشراف المنظمة البحرية الدولية. ويحتاج الصومال أيضا إلى اعتماد إطار قانوني مناسب لمعالجة جميع جوانب إنفاذ القانون البحري وتطوير صناعة صيد الأسماك. ومع ذلك، فمن المهم أيضا وبالقدر ذاته، أن تستمر الجهود المبذولة لدعم الحكومة الصومالية، بهدف إصلاح قطاعها الأمني، من أجل توسيع وتعزيز قدرتها على تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن المسائل البيئية. وسوف يكون من المهم أيضا بالنسبة للدول الأعضاء أن تحقق في المزاعم المتعلقة بالصيد وإلقاء القمامة بطريقة غير قانونية، وملاحقة مرتكبي هذه الأعمال، سواء كانوا أشخاصاً، أم كيانات، وفقاً للاختصاصات القانونية ذات الصلة.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره أن الأمم المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية لبونتلاند وأرض الصومال وغالمودوغ، على النحو المطلوب، من أجل التصدي لتلك التحديات. ومن المهم أن تعالج مسألة الموارد الطبيعية في الصومال بالتزامن على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أن يستفيد الصوماليون من منتدى الحوار الذي تتيحه عملية كمبالا لمثل هذا التعاون. ويشدد التقرير على الحاجة إلى إجراء تقييم بيئي استراتيجي للصومال، وهو سينفذ من قبل الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة، وبالتعاون مع المنظمات ذات الصلة.

وأخيرا، يشدد الأمين العام على أن يظل مصير المئات من الضحايا المختطفين الذين لا يزال يحتجزهم المجرمون القراصنة، والذين يعانون من ظروف صعبة وغير إنسانية في معظم الأحيان، مسألة من الشواغل ذات الأولوية.

وفي ذلك الصدد، يلاحظ الأمين العام أنه من المشجع أن الجهود المبذولة لتأمين إطلاق سراح الرهائن، تتم على نطاق واسع، وتشمل السلطات الصومالية، والحكومات، والصناعة، ومنظمة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.